

أوراق دراسات

الانتخابات المحلية العربية: هيمنة الحمولة وتراجع الحزبية

د. مها التاجي دغش

باحثة مستقلة وناشطة في مجال التغيير الاجتماعي

كما يجب. وقد أصبحت السلطات المحلية المنصة التي يتنافس عليها مختلف الممثلين مع بعضهم البعض. وتحدث المنافسة بين مجموعات عربية وبين المؤسسة اليهودية، مما يسبب توترات بين الأغلبية والأقلية في البلاد. كما أنّ المنافسة تحدث بين مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة على ساحة الجماهير العربية وتسبب أزمات داخل الأقلية العربية على خلفية اختلافات في التعامل مع الدولة اليهودية. وأخيراً تحدث المنافسة بين الحماثل في مختلف البلدات العربية من أجل تحقيق مصالح شخصية والسعي للبقاء في دولة لدى السكان العرب فيها مواطنة منقوصة ويفتقرون فيها إلى الشعور بالانتماء.

الفكرة الرئيسية هي أن ظاهرة سيطرة الحمولة على السلطات المحلية العربية يمكن أن تفهم بصورة أفضل إذا تم تفكيك وتحليل المفارقات والتناقضات الداخلية والمعضلات التي تواجه المواطنين العرب والخيارات التي يتخذونها استجابة لها. عندئذ ترى الحماثلة كنتيجة لعملية تفاعل بين القوى الداخلية المحركة للمجتمع العربي وبين القوى المحركة الأكبر للدولة والمجتمع الخارجي الذي تتواجد فيه.

أولا - السلطات المحلية العربية والحمولة

مقدمة حول المشكلة

يفتقر عمل السلطات المحلية العربية إلى الكفاءة وهي تتسم بسوء الإدارة المالية والإدارية ويعاني العديد منها من عجز في

تلعب الحمولة، وهي الهيكل الاجتماعي الأسري التقليدي، دوراً مهماً في الشؤون الداخلية للأقلية العربية في إسرائيل وتقدم أساساً لنظام محاباة الأقارب والأصدقاء الذي يتخلل السياسات المحلية للأقلية العربية. وقد ثبت خطأ التكهّنات التي سادت في التسعينات بشأن تضائل النفوذ المحلي التاريخي للحماثل، إذ أصبحت سياسات الحمولة في السلطات العربية المحلية سمة بارزة من سمات الانتخابات المحلية للعديد من المجتمعات العربية المحلية. فقد هيمنت الحمولة بميولها ومحاباتها على السلطات المحلية خدمة للمصالح الشخصية الضيقة، مما يحمل ذلك من ضرر على المواطنين العرب، واضعة مصيرهم تحت مسؤولية سلطات محلية متهدمة مالياً وذات خدمات محلية ضعيفة.

نرى في هذا المقال أن العوامل الداخلية التي تطرأ في المجتمع العربي في إسرائيل والتي تساهم في تحصن الحمولة لا يتم تحريها

يوجز هذا المقال بعض المواد التي سبق عرضها في أطروحتي للقب الدكتوراه.*

El-Taji, M. (2008). *Arab Local Authorities in Israel: Hamulas, Nationalism and Dilemmas of Social Change*. Ph.D. dissertation, Interdisciplinary Program in Near and Middle Eastern Studies, University of Washington.

الميزانيات. إنَّ علاقات المحسوبية المستندة إلى الحمولة واسعة الانتشار و هي السبب في تعيين كثير من موظفي السلطة المحلية على أساس القرابة العائلية لا على أساس المؤهلات والقدرات، كما أن هذه العلاقات مسؤولة عن منح مختلف عقود السلطة المحلية إلى أقارب عوضاً عن نظام الدعوة المفتوحة لتقديم العطاءات الذي يتقضيه القانون.¹ ولقد تزايد نفوذ الحمولة على السلطات المحلية بانتظام منذ 1993 بعد سنوات عديدة من التراجع.² وكانت الزيادة في عدد القوائم المستندة إلى الحمولة واضحة بنوع خاص في الانتخابات المحلية التي جرت في العديد من السلطات المحلية في تشرين الأول 2003 و في تشرين الثاني 2008.

ويدل مسح لمقالات في صحف عربية ظهرت قبل الانتخابات على أنه ليس هناك عيب أو سرية في السير خلف راية الحمولة. فقد صدرت إعلانات تدعو الحمولة صراحة إلى مساندة حتى المرشحين المتعلمين.

وسادت أيضاً في إطار الحمولة انتخابات تمهيدية غير رسمية. فقبل وضع قائمة الانتخاب يجتمع رؤساء العائلات التي تمثل الحمولة ويتفقون على من سوف يتصدر القائمة. وتعمل هذه الانتخابات الأولية على مأسسة نظام الحمولة وترسيخه على المستوى السياسي. ولا يوجد للمرأة مكان في هذه الانتخابات الأولية، كما تفتقر الانتخابات إلى السرية. يتم التصويت في البلدات اليهودية في أقرب مركز انتخاب. أما في القرى العربية فهو يتم بالتسلسل الهجائي لأسماء الناخبين. إن عضواً في الحمولة (باسم عائلة معينة) يمكن أن يسكن في أطراف القرية ولكن عليه الإلقاء بصوته في صندوق انتخاب محدد. وقد أظهرت دراسة أكاديمية أن مرشحاً من حمولة معينة ينال زيادة 13,5 في المائة من الأصوات في صندوق انتخاب معين إذا كان من لهم حق الإلقاء بأصواتهم في صندوق انتخاب معين يحملون ذات اسم العائلة.³

السياق التاريخي للحمولة

خلال العقود الثلاثة الأولى بعد قيام الدولة وفي غياب قاعدة اقتصادية عربية مستقلة لمساندة التنظيمات السياسية الوطنية

1 تقرير سيكوي (تاريخه غير معروف)، السلطات العربية في إسرائيل، القدس: سيكوي، الصفحات 9 إلى 11. لم يكن للتقرير تاريخ ولكن المعلومات المرجعية مؤرخة لغاية 1996. ولأنني تلقيت التقرير في ربيع عام 2001 من المنطق الاستنتاج بأن التقرير كتب بين عامي 1996 و 2000.

2 Ghanem, A. & Abu Sharkeia, N. (November, 2003). IbnKhalidun Papers. The Social, Cultural, Economic & Political Developments in the Palestinian-Arab Society in Israel. Paper No. 1, Local Councils Politics Among the Palestinian-Arab Minority in Israel: The 2003 Elections for Local Councils

3 Ben Bassat, A. & Dahan, M. (2008). Social Identity and Voter Turnout, CESIFO Working Paper No. 2331, June, p. 14. http://www.idi.org.il/sites/english/BreakingTheNews/Documents/VoterTurnout_dahan.pdf Downloaded on September 6, 2009.

والحركات الاجتماعية والهيئات القومية الأخرى للاعتماد على النفس، تعزز الاعتماد الداخلي على الحمولة على المستوى المحلي. وتمكنت الحكومة من التأثير على النخبة العربية بمنحها حوافز مادية وتهديدها بالحرمان وإغرائها بتحقيق مصالحهم الذاتية الفردية.⁴ وأن الحكومة، باختيارها عدد صغير من زعماء الحمايل ذوي النفوذ، تكون قد وصلت إلى عدد كبير من السكان العرب.⁵ وحرك النظام الحاكم التنافس بين العشائر ضد بعضها البعض من خلال إقامة علاقات شخصية بين مسؤولين من مختلف الأجهزة الحكومية مع الحمايل المختلفة في القرية الواحدة.⁶ ومع ارتفاع عدد المتعلمين العرب وبالتالي زيادة في عدد القادة الشباب غير التقليديين، عمل النظام على وضع سياسة إقامة روابط مع القادة الجدد بدون التخلي عن القيادات التقليدية القديمة. مما حال دون زيادة نفوذ القادة العرب المستقلين وحافظ على الهيكل الاجتماعي للحمولة وعلى نفوذها.

شهدت العلاقة بين الأقلية العربية والدولة تغييرات كثيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد تم تأسيس أحزاب سياسية عربية ونهضت الحركة الإسلامية وضعت مساندة العرب للأحزاب الصهيونية على المستويين القطري والمحلي. مع ذلك وعلى الرغم من الارتفاع في عدد الأحزاب السياسية العربية وقوتها في الانتخابات القطرية، واصلت الانتخابات المحلية للسلطات المحلية العربية دوراتها في فلك الانتماء الحمايلي. لذلك فإن استمرار نفوذ الحمولة في الانتخابات المحلية على الرغم من وجود مجالات أخرى للمشاركة السياسية يحتاج إلى دراسة.

ثانياً - رعاية سياسة الحمايلية

بلغت المساندة العربية للأحزاب الصهيونية في انتخابات الكنيست لسنة 1981 ذروتها إذ سجلت 51% من أصوات العرب ثم انخفضت بانتظام إلى 30% من الأصوات العربية في عام 1999.⁷ وعلى الرغم من تضائل المساندة العربية للأحزاب الصهيونية ومن نشوء أحزاب قومية وإسلامية، وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات العربية المؤيدة لتلك الأحزاب في الانتخابات القطرية، تبقى سياسات الحمولة هي السائدة في الانتخابات المحلية. ويناقش مهندس مصطفى باستفاضة ارتفاع عدد قوائم الحمايل في الانتخابات المحلية ويلقي باللائمة على الأحزاب السياسية للجري وراء أصوات الحمايل عوضاً عن تسييس الشارع العربي.⁸ ويوثق مصطفى الارتفاع في عدد القوائم المقترنة

4 Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press, p. 201.

5 Lustick, p. 198.

6 Lustick, p. 205.

7 مصطفى، م. (2003)، انتخابات الكنيست الأخيرة في الوسط العربي بين المشاركة والمقاطعة. مجلة شؤون الدولية، المجلد 8 رقم 8، ص. 69-78. أم الفحم، إسرائيل: مركز الدراسات المعاصرة.

8 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي (1978-)

في سنوات إسرائيل الأولى مضطرين لمواجهة مسألة كيفية تحديد هويتهم كعرب في دولة يهودية. وكان البديل لوضع قائمة وطنية عربية هو أن يستوعبوا مع اليهود في ذلك المكان الجديد المسمى إسرائيل. وبالتالي نفهم تماثلهم مع وارتباطهم بالحزب الشيوعي وهو الحزب الوحيد الذي كان مرشحوه من العرب واليهود.¹¹

جرت الانتخابات المحلية في الناصرة في نيسان 1954 ونال الحزب الشيوعي 38,8% من الأصوات وحصل على ستة مقاعد من بين مقاعد المجلس الثلاثة عشر. ومع أنه لم تكن أحزاب وطنية عربية صرفة كانت هناك قائمة كاثوليكية مسيحية نالت 23,7% من الأصوات وكانت هناك أيضاً قائمتان إسلاميتان نالتا معا 10,8% من الأصوات.

أما القوائم الصهيونية التي ساندها حزب «ماباي» إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة فقد نالت 23,8% من الأصوات.¹² وكانت الشائعات القائلة بأن التصويت للحزب الصهيوني المسؤول عن وزارة الداخلية سوف ييسر الأحوال الحياتية للسكان العرب الخاضعة لوزارة الداخلية كالمواطنة ولم شمل الأسرة وتصريف الشؤون البلدية، لذلك فإن المواطنين العرب الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الأحزاب الصهيونية قد فعلوا ذلك خدمة لمصالحهم الشخصية وليس إيماناً بالأيديولوجية الصهيونية.

وفي السبعينيات بدأت القائمة الشيوعية الجديدة (راكح) في كسب مساندة للانتخابات المحلية لرئاسة وعضوية سلطات محلية عربية أخرى. وكانت زيادة دور راکح في الانتخابات المحلية قد اعتبرت غير مناسبة لأن الحكومة رغبت في إبقاء الأمور البلدية شأنًا إداريًا صرف. وكان للأحزاب الصهيونية حضور في انتخابات السلطات المحلية العربية ولكن ليس لأسباب أيديولوجية. فقد ساعدت الأحزاب الصهيونية رؤساء الحمائل الذين ترشحوا للانتخابات المحلية بإعطائهم منافع مختلفة.

والأسوأ من ذلك أن الدولة لم تتصرف لوقف هذه المخالفات لقواعد الانتخاب التي أيدت الأحزاب الصهيونية فيها الحمائل بمساندتها في الانتخابات المحلية، بينما تردّ الحمائل «الجميل» بالتصويت لصالح الحزب الصهيوني في انتخابات الكنيست. أما الشباب المثقفون العرب، الذين كان من المحتمل تأييدهم لإيديولوجية الحزب الشيوعي ضد الحمولة، فقد حوصروا وسط كل هذا.

على الرغم من المنافع التي اكتسبها أعضاء الحمولة نتيجة اتباعهم لتعليمات قائدهم، إلا أن استياء المواطنين العرب

بالحمائل في الانتخابات المحلية بين عامي 1978 و1998 ويذكر أن تلك القوائم كسبت 69,1% من الأصوات المحلية في عام 1978 و61,4% في عام 1983 و54,8% في 1989، و71,6% في 1993 وبلغت ذروتها مسجلة 82% في 1998.⁹ ونظرًا لتعقيدات الصفقات الخاصة بالحمائل فانه من الصعب التأكد من عدد تلك المتصلة بالأحزاب الصهيونية وتلك المتصلة بالأحزاب العربية. ومع ذلك، ما هو واضح هو أن الحمولة لعبت دورًا مهمًا في تعبئة الأصوات للانتخابات المحلية وإن فرص كسب المرشحين المنتسبين انتسابًا تامًا لأحزاب سياسية في الانتخابات قد تضاءلت كثيرًا بدون مساندة من الحمولة.¹⁰

إذا كان بروز الحمولة يتطلب توضيحًا في العقود السابقة من عمر الدولة، فانه من العجيب أكثر أن يكون ذلك في القرن الحادي والعشرين، وذلك لسببين. أولهما أن دورها قد تغير: فالدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي أعطته لأعضائها لم يعد عاملاً مهماً يستدعي استمرار بقائها. وثانيهما: أن دورها السياسي لم يقتصر على التعامل مع الأحزاب الصهيونية؛ فالحمولة الآن هي لاعب حاسم في التعامل مع الأحزاب السياسية الوطنية أيضاً. ويعني هذان العاملان الجديدان أن الحمولة ليست معرضة للاستمالة فحسب، كما قال لوستيك، فهي قد أصبحت تلعب دورًا نشطًا لتقرير من الذي سوف يستميلها. وبينما لعبت سياسات الدولة، في العقدين الأولين بعد إنشائها، دورًا مهمًا في ترسيخ أهمية الحمولة، كانت هناك عوامل داخلية أخرى داخل المجتمع العربي لها دورها في مواصلة هذا الترخيخ.

إن طبيعة إسرائيل كدولة يهودية، تجعل نهوض قوى سياسية عربية أمرًا خطرًا يبدو مهددًا لبقائها. وبالتالي تعاملت وكالات الدولة بقسوة مع تلك الأحزاب وثبطت همتها. ولكن من الناحية الأخرى يتضح بأن الأحزاب العربية الوطنية كانت أيضاً تخشى السيطرة الصهيونية واستعانت بالحمائل لتعزيز قوتها على المستويين المحلي والقطري.

دور الحمولة في سنوات الحكم المحلي الأولى

جرت في نوفمبر 1950 انتخابات في دولة إسرائيل الحديثة التأسيس. وكانت غالبية القرى العربية خاضعة للحكم العسكري ولم تجر فيها انتخابات. وكانت مشاركة العرب في الانتخابات المحلية ممكنة لأولئك المقيمين في مدن مختلطة كالرملة واللد والقدس وحيفا ويافا (تل أبيب). وأثيرت أسئلة حينذاك: لمن سوف يصوت العرب؟ وهل يصوتون لقوائم لمختلف الأحزاب القائمة؟ وهل سيضعون قوائم وطنية مستقلة؟ هل يصوتون وفق مصالح طبقاتهم الاجتماعية أو مصالحهم الوطنية؟ كان العرب

9 (1998). أم الفحم، إسرائيل: مركز الدراسات المعاصرة.

10 مصطفى (2000)، ص. 26.

11 مصطفى (2000)، ص. 27.

11 הערבים בבחירות לעיריות (1950، 10 نوفمبر 10). دבר. הכתב לעניני ערבים

12 בנצרת ניצחו רשימות שאין להן קשר עם מפלגות ציוניות (1954، אפריל 15). עיתון לא מוגדר שנמצא בגבעת חביבה

وشعورهم بالظلم والاضطهاد قد عزز من مساندتهم للحزب الشيوعي وأضعف من تأثير الحمائل في السبعينيات. إضافة إلى ذلك فإن مصادرة الأراضي التي جرت على نطاق واسع لغالبية القرى العربية بعد عام 1948 حوّلت تلك القرى من قرى زراعية إلى قرى عمال. وفي أثناء الحكم العسكري حصل هؤلاء العمال على تصاريح بالعمل في مشاريع البناء خارج قراهم.

التنافس بين الصهيونية والقومية العربية

شهدت حصة الحزب الشيوعي في الانتخابات المحلية العربية زيادة تدريجية من 22,5% من الأصوات في عام 1966 إلى 37% من الأصوات في عام 1973. وفي غضون ذلك فقد انخفضت حصة القوائم العربية (التي تساندها أحزاب صهيونية بما فيهم قادة الحمائل) انخفاضاً تدريجياً من 45% في 1961 إلى 36% في 1973.¹³ فسّرت وسائل الإعلام الإسرائيلية تلك الزيادة في مساندة الحزب الشيوعي بأنها «نهوض القومية العربية» وقبلت ارتفاع النسبة المئوية لأصوات العرب المؤيدة للحزب الشيوعي بذكر متزايد.

بلغ الذعر ذروته في عام 1976 عندما تسرب تقرير مثير لإسرائيل كينغ حول المواطنين العرب. ومن وجهة نظر العديد من العرب مثل التقرير سياسة الحكومة تجاههم ومحاولتها لوقف زيادة استخدام السياسات الوطنية للتعبير عن مطالبهم الجماعية. كان كينغ مندوب وزارة الداخلية للمنطقة الشمالية وعضواً في الحزب الوطني الديني (المفدال). عمل بهذه الصفة لمدة 13 سنة آنذاك وكان مسؤولاً عن منطقة تعيش فيها الغالبية من السكان العرب. أبرز كينغ أهمية نشوء القومية العربية مبيّناً بأن العرب لم يعودوا سلبين و«انتقلوا إلى التعبير عن مشاعر وطنية شفوياً فقط في هذه المرحلة».¹⁴ أظهر تقرير كينغ زيادة انهماك الحزب الشيوعي على المستوى المحلي مما يسمح له بأن يكون على اتصال مباشر بعناصر السخط أو الاستياء وتعبئة المواطنين العرب من القاعدة؛ واعتبر ذلك أكثر تهديداً وخطورة. ومضى كينغ في تقريره يتنبأ بأن الحزب الشيوعي سوف يسيطر على مؤسسات شبه حكومية كالمجالس المحلية ويخلق أساساً مشروعاً للنشاط الوطني السياسي.¹⁵ ولمعالجة هذا الخطر المتصور أوجز كينغ توصيات إلى رئيس الوزراء آنذاك اسحق رابين بهذا الشأن¹⁶. منها إنشاء «حزب عمل شقيق» يركز على مبادئ المساواة والإنسانية واللغة والثقافة والصراع الاجتماعي وعلى رفع راية السلام في

الإقليم لكي يتم حرمان الحزب الشيوعي من أولويته في ممارسة الكفاح الوطني وتمثيله للإسرائيليين العرب.¹⁷ كرر رعانان كوهين رئيس الدائرة العربية لحزب العمل ما قاله كينغ معرباً عن خشيته من زيادة دعم الحزب الشيوعي على المستوى المحلي. واستعداداً للانتخابات البلدية المقرّر إجراؤها في 1978، قدم كوهين مذكرة إلى رئيس مكتب الانتخابات البلدية أكد فيها الحاجة إلى توجيه نداء إلى الناخبين والادعاء بأن نشاط الحزب الشيوعي معاد للتعايش بين العرب واليهود وأنه يدمر فرص إحلال السلام بينهم ويتجاهل الانجازات والتطورات في الوسط العربي.¹⁸ ووعده حزب العمل بالسعي إلى تحسين الأحوال في القرى العربية وزيادة تمثيل العرب في لجان التخطيط الإقليمي والإنشاء.¹⁹

إن وصف الدولة للحزب الشيوعي بأنه راديكالي متطرف، ورفضه المتواصل لتمثيله الجماعي للمواطنين العرب، وعجز الحزب الشيوعي عن تحسين أحوالهم عملياً، قد عزز هذا كله استمرار تعرّض الحمائل لصفقات مع الأحزاب الصهيونية، كما عزز دورها في السياسة المحلية. وبينما انخفضت حصة الأحزاب الصهيونية في الأصوات العربية في انتخابات الكنيست من 39% في عام 1965 إلى 32% في عام 1969 إلا أنها ارتفعت في عام 1977 إلى 40%.²⁰ ويعتبر ارتفاع عدد الأصوات العربية المؤيدة للأحزاب الصهيونية على المستوى الوطني مؤشراً على أن تلك الأحزاب لا تزال قادرة على اختيار زعماء الحملة كزملاء جدد لها على المستوى المحلي. وفي ذات السنة، قام الحزب الشيوعي بالاصطفاف إلى جانب قوى غير صهيونية لتكوين تنظيم يمثل مظلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وعلى المستوى المحلي، سمحت الجبهة ذات القاعدة الأوسع، باحتضان زعماء الحمائل لكي تتمكن من اكتساب مزيد من الأصوات للانتخابات المحلية والقطرية. و في عام 1978، أتاحت هذه الاستراتيجية الفرصة للحزب الشيوعي بكسب رئاسة 11 قرية عربية في الجليل وقرية واحدة في المثلث. أما في الناصرة فقد نجح مرشح الحزب الشيوعي والجبهة توفيق زياد بعد أن حصل على 62% من الأصوات.

هكذا فإن التنافس بين الأحزاب الصهيونية والحزب الشيوعي للاستئثار بأصوات العرب قد اجتذب الحزب الشيوعي إلى اللعبة التي سبق أن بدأتها الأحزاب الصهيونية، ألا وهي لعبة عقد صفقات مع الحمائل. ومع أن الحزب الشيوعي كان يزيد عدد مقاعد في عضوية المجلس المحلي إلا أنه ساند أيضاً رؤساء لم يكونوا شيوعيين بالضرورة. فقد قام بذلك لأنه احتاج إلى رؤساء

17 The Koenig Report, p. 12.

18 دأر، 1. (1978، أوكتوبر 25). המאבק בין המערך לרקח במגזר הערבי. דבר

19 دأر، 1. (1978، أوكتوبر 25). המאבק בין המערך לרקח במגזר הערבי. דבר

20 مهند مصطفي (2003)، تراجع الأحزاب العربية.

13 Kaufman, I (1997). *Arab National Communism in the Jewish State*. Gainesville Florida: University Press of Florida, p. 94.

14 The Koenig Report: Demographic Racism in Israel (1976). *MERIP Reports*, 51, 11-14.

15 The Koenig Report, p. 12.

16 Sadi, A. (2003). The Koenig Report and Israeli Policy Towards the Palestinian Minority, 1965-1976: Old Wine in New Bottles. *Arab Studies Quarterly*. Vol. 25, No. 3 (Summer), 51-62.

الحمائل المحلية ووعود بتعيين مرشحين عرب في مراكز متقدمة في الكنيست مقابل أصوات في الانتخابات المحلية. أما في الناصرة فقد ركز حزب العمل كل جهوده لمساندة خصم الجبهة. وأكد رعانان كوهين رئيس إدارة الأقليات في حزب العمل - في مقال نشر في إحدى الصحف قبل الانتخابات بوقت قصير - أهمية الانتخابات المحلية في الوسط العربي. ولاحظ افتقاراً إلى مخططات هيكلية وإلى معامل ومصانع وخدمات اجتماعية ورعاية اجتماعية وصفوف دراسية وفرص عمل للمتعلمين، الأمر الذي يعزز دعم السكان العرب للجبهة. واتهم الجبهة باستغلال وجود فجوات اقتصادية بين السكان المحليين العرب واليهود من أجل التحريض وتحقيق مكاسب سياسية، بدون مشاركة منها في إيجاد حلول. كما هاجم مصداقية الجبهة بقوله انه لا يوجد لها اهتمامات في الشؤون المحلية، وأنها عقدت اتفاقات مع شخصيات محلية من أجل اكتساب دعمهم لها في انتخابات الكنيست. إضافة إلى ذلك أقر كوهين أن الحمائل لا تزال، تحت ظروف الإقصاء والتهميش، لاعباً رئيساً في الانتخابات المحلية وانها لا تزال تحتاج لضمان مركزها.

الحمولة كلاعب سياسي

اعتبرت حركة «أبناء البلد» كل من ينتسب إلى قوائم الصهيونيين خائناً أو متعاوناً مع عدو محتل.²⁴ غير أن مختلف الأحزاب الصهيونية كانت ممثلة تمثيلاً جيداً في انتخابات السلطات المحلية العربية في عام 1983. فمثلاً أدار الليكود إحدى عشرة قائمة، بينما أدارت ست قوائم في الانتخابات التي سبقتها. أما الجبهة التي انخفضت المساندة العربية لها من 50% إلى 37% في دورة الكنيست العاشرة في عام 1981 فقد سعت لحماية قوتها على المستوى المحلي. وقامت هي أيضاً برعاية الحمائل مع أنها اعتبرت ممثليها رجعيين ومحافظين وخادمين للسلطات. ومن ناحية أخرى أظهرت الحمائل تغييراً لأسلوب عملها وبدأت بتعيين مهنيين متعلمين شباب في قوائمها عوضاً عن الشيوخ التقليديين. وبينما لم يحدث ذلك في كل حمولة ولكن تلك الحمائل التي رشحت أشخاصاً مهرة في قوائمها جعلت الجبهة أقل حرجاً من الدخول في اتفاقات معها. وقد فقدت الجبهة السيطرة على القرى الكبيرة في الانتخابات البلدية لعام 1983 بعد أن كانت تلك القرى معاقل حصينة لها ولكنها بشكل عام تمكنت من المحافظة على قوتها على المستوى المحلي. وبما أن معدل النمو التدريجي الذي حققته الجبهة قد تضاءل على المستوى المحلي، فقد كان بنيامين غور أريبي، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، راضياً عن نتائج الانتخابات.²⁵ وفي خضم هذا التنافس الحاد واصلت الصفقات

ليكونوا إلى جانبه عند الحاجة لنشاط جماعي كإضراب يوم الأرض. وقد جعلت هذه الصفقات من الممكن الحصول على مساندة رؤساء محليين، زعماء غير شيوعيين لقرارات الحزب الشيوعي على المستوى الوطني. غير أنه مجرد الدخول في اتفاق مع حمولة في قرية يعني ترك المجال للحمائل الأخرى فيها وإطلاق حريتها في الاتفاق مع الأحزاب الصهيونية.

استمرت أحوال القرى العربية حتى الثمانينيات في كونها بائسة. إذ وجدت بعض القرى التي لا تصلها شبكة الكهرباء. كما أن غالبية قرى المثلث افتقرت إلى مخططات هيكلية تعتبر شرطاً أساسياً لمنح تصاريح البناء. ونظراً للافتقار إلى الدليل بأن التصويت لصالح الأحزاب الصهيونية قد أتى ثماره فقد تضاءلت مساندة الحمولة لتلك الأحزاب وأصبح انتساب زعماء الحمائل إلى أحزاب سياسية صهيونية على المستوى المحلي، بدون منافع فعلية، يمثل إخراجاً لهم واستمرت مساندة الحزب الشيوعي وبعدها مساندة الجبهة في التنامي.

ومع ذلك استمر التنافس بين الأحزاب الصهيونية والجبهة من أجل الحصول على أصوات العرب، وخشي السكان بأن انتسابهم إلى الجبهة قد يسبب حنق الدولة على قراهم. و كان حزب العمل يقاوم الاتجاهات الوطنية للحزب الشيوعي الذي لم تكن لديه خطط عمل واضحة بشأن تحسين أحوال السلطات المحلية العربية أو اندماج السكان العرب في النظام السياسي.²¹ عبر رعانان كوهين مدير إدارة الأقليات في حزب العمل عن خشيته من النهوض المستمر للحزب الشيوعي في الانتخابات المحلية في 54 سلطة محلية عربية التي كانت ستجري في تشرين الثاني 1982، متهماً إياه بتحويل اهتمام الناخبين العرب إلى الأمور الوطنية «التي تشعل المشاعر» بعيداً عن الشؤون البلدية.²²

ولمواجهة محاولة الأحزاب الصهيونية السيطرة على البلدات العربية زادت الجبهة من اعتمادها على أصوات الحمائل لكي تضمن مقاعد لها في السلطات المحلية. و في الانتخابات المحلية لعام 1980 في قرينتي طمرة وكفر كنا رشحت الجبهة ممثلين عن حمولتي حجازي وأمارة في قمة قوائم الانتخاب وريحت رئاسة هاتين القرينتين. وقامت وزارة الداخلية بدورها بمعاينة الرؤساء الذين اقترنوا بالجبهة بعدم تزويدهم بالأموال المطلوبة لتمويل مشروعات التنمية.²³

وفي الانتخابات المحلية لعام 1983، واجهت الجبهة منافسة شرسة من حزب العمل في محاولتها الاحتفاظ بتسع عشرة سلطة محلية كانت تسيطر عليها في ذلك الحين. فقد ساند حزب العمل

21 ז"ד ק. וגינת, א. (1978, נובמבר 3). כפר מחפס הנהגה. על המשמר.

22 ז"ד ק. (1982, פברואר 19). תוכנית בלי שניים. על המשמר, 8, 11.

23 לעבבל, 7. (1983, ינואר 1). שלא יצמחו מעל הפופיק. קטורת ראשית

24 גולן, מ. (1983, 21 אוקטובר) עניין של מנטליות. מעריב. מדור סוף שבוע, 9-7-59.

25 Dar, Y. (1983, October 27). Arab Sector: Prime Minister's Advisor

مع الحمائل كونها أفضل وسيلة للأحزاب السياسية، الوطنية منها والصهيونية، لحشد الأصوات.

أتاح التنافس بين الأحزاب السياسية الصهيونية والجهية، نشوء ظاهرة جديدة. فقد أصبح أمام مرشحي الحملة فرصة الخيار بين الصفقات وكانوا قادرين على التفاوض من مركز أشد قوة.

لم يؤد دخول الحملة بهذه الصفقات إلى منافع لمختلف القرى العربية ولم تأتي بتحسينات لأحوال العرب في إسرائيل ككل. كانت السلطات المحلية العربية في أزمة. فبينما كانت هناك تحسينات ملحوظة في مستوى الخدمات للوسط العربي بعد عام 1977 طرأت تحسينات أكثر أهمية في القطاع اليهودي وبقيت الفجوة بين القطاعين واحدة بل أنها توسعت في بعض المناطق. كما كانت هناك فوارق في الدعم المالي الذي قدمته وزارة الداخلية إلى مختلف القرى العربية. فالقرى التي انتسبت إلى الجبهة لم تمنح أية أموال خاصة بالتنمية ولم تتم مساعدتها لسد العجز في ميزانياتها مما تسبب في توترات بين مختلف البلديات العربية التي أجمعت كلها على أنها عانت من ميزانيات شحيحة.²⁶ وفي كانون الأول 1985 دعت السلطات المحلية العربية إلى إضراب ولكنها ألغت دعوتها هذه بعد أن وعدت وزارة الداخلية هذه السلطات بتحويل الأموال إليها فوراً. فقد وعد رئيس الوزراء العمالي شمعون بيرس بتحويل ستة ملايين دولار أخرى إلى السلطات المحلية العربية وذلك ضد رغبة وزير المالية اسحق موداعي.²⁷ وقد اتهم موداعي بيرس بتوزيع الأموال بمحاولته اكتساب تأييد الوسط العربي. وليس من المستغرب أنه حتى الوزراء من الليكود قد أبدوا بيرس متحدين ضد موداعي. وهم بقيامهم بذلك لم يتركوا بيرس وحده ليكون صاحب الفضل في تحويل الأموال. وليس من المستغرب أيضاً أن مجموع عدد مقاعد السلطات المحلية العربية التي اكتسبها مرشحون منتسبون للأحزاب الصهيونية قد بلغ ذروته (48 مقعداً) في عام 1993.²⁸

تنافس القوميين العرب

تأسست الحركة التقدمية في عام 1984 وشاركت في انتخابات الكنيسيت في عامي 1984 و1988 كقائمة تقدمية من أجل السلام. وكانت المنافسة حادة بين الجبهة والحركة التقدمية وبلغت ذروتها في آب 1988. ووجه الشيوعيون في صحيفتهم «الاتحاد» اتهاماً للحركة التقدمية بأنها لا تعترف بحق إسرائيل في الحياة كما اتهموها بتحريض العرب ضد اليهود في يوم الأرض. وقامت

الحركة التقدمية بدورها باتهام الشيوعيين في صحيفتها «الوطن» بخيانة الأهداف الوطنية. ولذلك ليس بمستغرب أن تعجز الجبهة والحركة التقدمية عن الاتفاق على تقاسم فائض الأصوات في انتخابات الكنيسيت لعام 1988.²⁹

وكانت الحركة التقدمية تنافس على المستوى المحلي أيضاً لأنها رأت في المجالس المحلية مصدراً للنفوذ.³⁰ واتخذ قادة الحركة قراراً بالمشاركة في الانتخابات المحلية بعد جدل حاد دار بشأن اهتمامين. أولهما أنهم لم يرغبوا في الارتباط بالمؤسسات الإسرائيلية أي بميزانيات وزارة الداخلية. وثانيهما، أنهم ليسوا معنيين بالمجالس المحلية لأنها خاضعة لتأثير العائلات ولا تخدم مصالح السكان. غير أنهم قرروا المشاركة في الانتخابات المحلية في أماكن محددة «وجدوا فيها تمثيلاً واضحاً» للحركة شريطة «أن يكون هناك برنامج سياسي واتتلاف مع جميع القوى الوطنية والنظيفة».³¹

لذلك كانت الحركة التقدمية بين عامي 1984 و1992 منافساً في اكتساب الأصوات العربية على الصعيد المحلي. ومع أنها ميزت بين مرشحي العائلة الشرفاء وبين المتعاونين مع الدولة إلا أنها عقدت اتفاقات مع الحمائل. وقد ظهرت الحركة التقدمية في وقت لم يعد فيه التنافس بين الصهاينة والقوميين العرب. بل كان التنافس بين الأحزاب الصهيونية والأحزاب العربية وكذلك بين مختلف الأحزاب العربية.

وابتداء من الثمانينات ازداد عدد الأحزاب العربية الأخرى التي تتوَدَد للناخبين العرب في الانتخابات المحلية. الحزب الديمقراطي العربي، الذي أسسه عبد الوهاب دراوشة بعد أن ترك حزب العمل، أصبح مكافئاً ومنافساً رئيساً على الصعيد المحلي وبديلاً لقوائم الأحزاب الصهيونية بالرغم أنه هو أيضاً اعتمد على دعم الحمائل.³² وقد حقق هذا الحزب نجاحاً بنوع خاص في الانتخابات المحلية لعام 1993، حيث نال 18 مقعد عضوية في المجلس المحلي ورئاسة ستة مجالس محلية.³³

ثمة تنظيم سياسي آخر وهو الحركة الإسلامية التي اكتسبت أفضلية على الصعيد المحلي بعد أن بدأت في قرية واحدة فقط في عام 1983. وبحلول عام 1989 اشتركت في الانتخابات في 15 بلدة عربية وكسبت 51 مقعد عضوية وستة مراكز رئاسية.³⁴ وفي 1996 انقسمت الحركة الإسلامية وحصل فرعا الحركة في الانتخابات البلدية لعام 1998 على 47 مقعداً وسبعة مراكز رئاسية.³⁵ أما في

29 ת"ת, ד. (1988, 19 אוגוסט). רקח נגד המתקדמת.

30 مقابلة، 8 نيسان 2007.

31 مقابلة، 8 8 نيسان 2007.

32 Ghanem, A. (2001). *The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-2000*, supra, p. 144.

33 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي، ص 39.

34

مصطفى، م. (2000). ص. 36.

35 مصطفى، م. (2000). ص. 37.

Pleased. *Jerusalem Post*.

26 מנסור, א. (1985, 22 דצמבר).

27 בסוק, מ. (1985, 30 דצמבר). הממשלה אשרה העברת 6

מיליון דולר לרשויות ערביות ודרוזיות. *על המשמר*,

מילון, 1. (1985).

30 דצמבר). הממשלה החליטה: 6 מיליון דולר לרשויות

הערביות והדרוזיות-בשלים. *דבר*.

28 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي، ص. 44.

لذلك فإن برنامج التجمع يشجب اكتساب هوية الحمولة على حساب المصلحة العامة للأقلية العربية ويرى في القومية هدفاً أسمى.

هذا الهدف الأسمى موضح في كتابات عزمي بشارة العضو السابق في الكنيست وأحد مؤسسي التجمع. يقول بشارة: «كما وتؤثر الانتماءات العائلية على سلوك الأفراد السياسي على المستوى البلدي، حيث يكون الدافع الأساسي هو تحصيل مركز قوة للعائلة في المجلس المحلي، وذلك من أجل ضمان خدمات أولية لأفرادها (حقوق)، أو من أجل توظيف متعلمي العائلة (امتيازات)، أو لأغراض رفعة وعزة العائلة في البلدة». كما يقول بشارة إن ظاهرة الولاء للحمولة في الانتخابات المحلية يعيق التنمية السياسية للاختيار الأيديولوجي المستقل للفرد.⁴³

ومع ذلك يدرك بشارة مشاكل ولاء الفرد للعائلة على مستوى القرية وولائه القومي لأهداف الأقلية العربية والشعب الفلسطيني بصورة عامة، ويؤكد أن العائلية المحلية ليست عدواً للحركة الوطنية لأنها لا تشكل هوية سياسية بديلة على المستوى الوطني. ويضيف بأن الحركة الوطنية بصورة عامة لم تشن حرباً اجتماعية وسياسية على الهياكل العائلية، لأنها تبقى انتماءات محلية لا تهدد الانتماء على المستوى الوطني ولا تتنافس معه.⁴⁴ وما يحاول بشارة القيام به هو عزل انتماء الفرد للحمولة من الناحية الاجتماعية عن انتماء الفرد للحمولة من الناحية السياسية وهو الأمر الذي يعتبره ضاراً. ويقول بشارة أن من الأفضل للأحزاب الوطنية أن تدخل الانتخابات إما بصورة مستقلة أو بالتعاون مع شخصيات وطنية من مختلف العائلات. ولا مانع من استعانة هؤلاء الشخصيات بدعم من عائلاتهم لقوائم الانتخاب «فهذه هي قواعد اللعبة الانتخابية»، ولا ضرر أيضاً من انتماء ممثل رئيسي لحزب سياسي إلى عائلة كبيرة ما دام لا يمثل تلك العائلة ضد عائلات أخرى.... بل يمثل حركة وطنية تضم في عضويتها أفراد من عائلات أخرى.⁴⁵

حجتي هنا، أن محاولة عزل بشارة للنواحي الاجتماعية عن النواحي السياسية للانتماء الحمائلي، بالرغم من التشابك الدقيق بين الناحيتين، يخلق غموضاً يصعب عملياً تطبيق برنامج التجمع. وبالتالي اضطر التجمع أن يخضع لنفوذ الحمولة. وعلى الرغم من مبادئها المعلنة والتي تقضي بعدم عقد صفقات مع الحمائل كان مرشحو التجمع يتمتعون بدعم تحالفات عشائرية وعائلية تماماً مثل الجبهة والحركة الإسلامية الجنوبية.⁴⁶

الانتخابات المحلية لعام 2003 فقد عقد الفرع الجنوبي صفقات مباشرة مع الحمائل في البلدات التي شاركوا في انتخاباتها. فمثلاً توصلت الحركة في سخنين إلى اتفاق مع عائلة غنايم، وهي إحدى أكبر حمائل المدينة، قامت الحركة الإسلامية بموجبه بمساندة مرشح هذه العائلة لمقعد الرئاسة بينما قامت هذه الأسرة بدورها بمساندة قائمة الحركة لعضوية المجلس المحلي.³⁶

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في منتصف التسعينات وأصبح منافساً في انتخابات الكنيست. ويصف التجمع المنتسبين على أساس انتماء طائفي وأسري بأنهم غير وطنيين ومتخلفين وعقبات تحول دون المساواة في الحقوق بين الأفراد.³⁷ اشترك التجمع في انتخابات محلية ولكن على نطاق محدود. فقد قال مسؤول في التجمع «إننا بصفتنا حركة وطنية نريد الوصول إلى الشعب بجميع فئاته ويجب أن نكون في الوسط بين أفراد».³⁸ وبهذا التنديد بالتصويت من أجل تحقيق المصالح الأسرية، عمل التجمع على المستوى المحلي مستخدماً استراتيجيات ثلاث استناداً على خصوصيات كل بلدة وهي: (1) الإحجام كلياً عن دخول الانتخابات المحلية (2) دخول الانتخابات مستخدمين مرشح من الحزب يتمتع بدعم عائلي قوي. (3) دخول الانتخابات باستخدام قائمة منتسبة إلى الحزب وذات ممثلين عن كافة العائلات.³⁹ مع أنه يبدو ظاهرياً أن عدم دخول الانتخابات المحلية كلياً وكأنه إجراء حيادي ولكنه أيضاً يرسخ الحمولة بأن يفسح المجال للعائلات كي تجند الأصوات حسب مشيئتها بناء على مصالح عائلية. هذا يبدو حقيقياً بنوع خاص لأن التجمع لا يشارك في الانتخابات المحلية في الأماكن التي تشهد صراعات عائلية قوية.⁴⁰ كما أن دخول الانتخابات باستخدام مرشح من التجمع يتمتع بدعم عائلي قوي من شأنه أيضاً أن يرسخ الحمولة.

كان عجز التجمع عن الصمود في وجه التحدي من قبل سياسة الحمولة على الرغم من دفاعها الأيديولوجي المتين عن أهمية الهوية الفلسطينية العربية جديراً بالدراسة. فإن برنامج التجمع يؤكد بوضوح الهوية الوطنية الفلسطينية العربية للأقلية العرب في إسرائيل ويدعو إلى إعطاء هذه الهوية الأولوية على الهوية الإسرائيلية.⁴¹ كما يوضح البرنامج أن الهوية الوطنية يفترض أن تحل محل الهويات العائلية والطائفية، مع أنه في إطار العمل الوطني هذا يمكن للأفراد أن يمارسوا حرياتهم الدينية بحرية.⁴²

36 مقابلة، 29 آذار 2007. وقد خسرت عائلة غنايم الرئاسة نتيجة انقسام في داخل العائلة نفسها مما أدى إلى انتخاب مرشح الجبهة وهو من عائلة صغيرة.

37 عبد الفتاح. ع. (2006). خطاب إلى الشباب (2): القومية وحلم الحرية، العدالة الاجتماعية والحدائق. الناصرة: التجمع الوطني الديمقراطي. قسم التعليم المركزي، الطبعة الثالثة، ص. 6.

38 مقابلة، 3 نيسان 2007.

39 مقابلة، 25 نيسان 2007.

40 مقابلة، 3 نيسان 2007.

41 عبد الفتاح. ع. (2006). خطاب إلى الشباب (2): القومية وحلم الحرية، العدالة الاجتماعية والحدائق. ص. 27.

42 خطاب إلى الشباب (2)، ص. 6.

43 بشارة، ع. (2002). الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى. رام الله، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية، ص. 169 & 172.

44 الخطاب السياسي المبتور، ص. 172-173.

45 الخطاب السياسي المبتور، ص. 174.

46 Ettinger, Y. (2003, October 27), A Family Affair. Ha'aretz, p.3.



ثالثاً: أم الفحم كحالة استثنائية

وشيدوا مراكز الحضانة والمنازل للأسر الفقيرة وفتحوا العيادات الصحية ونظموا خدمات الإسعاف ورَمَمُوا المدارس. كانت الحركة تتطلع إلى حلول تفي بصورة مباشرة بالاحتياجات المحلية.⁴⁹ وفي عام 1989 اشتركت الحركة في انتخابات البلدية لأم الفحم وفي عدد من البلديات العربية الأخرى. لم يكن من المستغرب بعد كل الإنجازات الاجتماعية للحركة وبنائها للمؤسسات أن تكسب مقعد رئاسة المجلس البلدي وغالبية مقاعد أعضائه.

نالت الحركة الإسلامية في الانتخابات البلدية لعام 1993 رئاسة المجلس البلدي لأم الفحم فضلاً عن عشرة مقاعد من بين سبع عشرة مقاعد عضوية. وتم انتخاب الشيخ رائد صلاح كرئيس بنسبة 74% من الأصوات.⁵⁰ وواصلت الحركة نجاحها بقيادة الشيخ رائد صلاح في انتخابات أم الفحم لعام 1998 ونالت رئاسة المجلس البلدي وأحد عشر مقعد عضوية من بين سبعة عشر مقعد. وهكذا أصبحت أم الفحم خلال الفترة من 1989 و1998 قلعة للحركة الإسلامية.

ولم يخش الشيخ هاشم عبد الرحمن، مرشح الحركة عام 2003، في خطاب له للناخبين أن يعد سكان أم الفحم بأن المجلس المحلي سوف يخفض عدد الموظفين ويجمد المشاريع ويزيد من تحصيل الضرائب ويصحح تكاسل المستخدمين. وقال أنه حريص على أن يدي بالحقيقة إلى الناخبين فهناك حالة اقتصادية صعبة تمر بها الدولة بأكملها بما فيها المجالس المحلية. كما أكد بأن جميع موظفي المجلس المحلي هم من خريجي الجامعات الجديرين بالتوظيف وليس موظفين بسبب انتماءاتهم. وأضاف قائلاً: لا يوجد شخص واحد موظف وهو ليس مؤهلاً علمياً أو لأنه قريب لأحد؛ وتضم أم الفحم عدداً وفيراً من الأشخاص المؤهلين.⁵¹

لم تمر انتخابات عام 2003 دون أن تواجه الحركة الإسلامية معارضة. فقد تضمنت المعارضة ائتلافاً لمختلف المجموعات العلمانية أطلقت على نفسها اسم التحالف البلدي الوطني الذي ضم الجبهة وأبناء البلد والتجمع الوطني. وكانت هناك قائمة ثالثة وهي حركة المستقلين في أم الفحم ولكنها انسحبت قبل الانتخابات وبذلك اختفت جميع معالم الانتماء العائلي. دعت المعارضة إلى التغيير واتهمت الحركة الإسلامية بإهمال الشباب وطالبت بإقامة الملاعب والمتنزهات وبالارتقاء بمستوى التعليم

أم الفحم مدينة عربية تقع في المثلث ويبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 50 ألف نسمة. وهي خلافاً لغالبية البلديات والقرى العربية تشهد تراجعاً لسياسات الحمولة في المجلس المحلي البلدي منذ أن سيطرت عليه الحركة الإسلامية في عام 1989. وكانت المنافسة على رئاسة وعضوية المجلس البلدي في الانتخابات البلدية عام 2003 بين الحركة الإسلامية والتحالف الوطني البلدي المكون من مختلف الأحزاب السياسية العربية بدلا من أن يكون تنافسا بين الحماثل. وتركزت المناقشات الانتخابية عن ما يمكن لكل قائمة أن تفعل حتى تحسن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أم الفحم. ومن مظاهر إعطاء الأولوية للمصلحة العامة أصدر الفصيلان المتنافسان وهما الحركة الإسلامية والتحالف الوطني البلدي، نشرة مشتركة تدعو إلى انتخابات خالية من العنف وتندد بالانتخابات المقترنة بالعنف والضحيج. وكان شعارهما «انتخابات ليوم واحد ولكن أم الفحم إلى الأبد» ولم تشارك أية قائمة حداثية في الانتخابات المحلية البلدية لعام 2003.⁴⁷

مرت السلطة المحلية في أم الفحم في مراحل عديدة منذ أسست في عام 1960. سيطرت مختلف الحماثل بادئ ذي بدء على السلطة المحلية وتدهورت الخدمات في البلدة تدهوراً تدريجياً. وفي منتصف السبعينيات بدأت الجبهة في مساندة الحماثل وجندت محمد محاميد لمساندة إضراب يوم الأرض في عام 1976 وأيدت ترشيحه للرئاسة في عام 1978. وفي عام 1983 دخل هاشم محاميد الانتخابات تحت راية الجبهة ومساندة من حمولته ونجح. وربما يُعزى ذلك إلى تزايد الوعي السياسي للأقلية العربية بصورة عامة في ذلك الوقت، كما يُعزى إلى تراجع تأييد العرب للأحزاب الصهيونية. غير أن عدم رضى السكان من ضعف الخدمات تزايد في الثمانينيات. وبحلول عام 1989 كان سكان أم الفحم على استعداد لإحداث تغيير ووجدت هذا التغيير متجسداً في الحركة الإسلامية.

نشطت الحركة الإسلامية في إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات نشاطاً كبيراً وتمثلت أنشطتها بصورة رئيسة في جمع أموال الزكاة من المسلمين وتوزيعها على الأسر المحتاجة.⁴⁸ كما استخدمت أموال الزكاة لدعم مشاريع اجتماعية كتقديم منح دراسية لطلبة يدرسون في إسرائيل وفي الخارج وإقامة المكتبات ومحلات لبيع الكتب. وفي خلال هذه الفترة ملأت الحركة الإسلامية الفجوة من الخدمات الاجتماعية التي كانت أم الفحم في أمس الحاجة إليها وأعرب أعضاء الحركة عن روح تطوع قوية. فقد عبّدوا الطرق

49 مقابلات في 16 شباط 2003، 18 تموز 2003 و 9 أيلول 2003؛ و مصطفى، م. وغانم، أ. (2005). التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. تمرة: مركز ابن خلدون، ص. 32-38؛ و

Rubin Peled, A. (2001). *Debating Islam in the Jewish State*. Albany: State University of New York, Chapter 7.

50 كركبي، ز. (1993). انتخابات السلطات المحلية العربية - 1993. حيفا: مؤسسة إميل تومة للدراسات السياسية والاجتماعية، ص. 13-14.

51 مقابلة في 16 تشرين أول 2003.

47 مقابلات.

The Islamic Movement Inside Israel: An Interview with 48 ShaykhRa'id Salah (2007). *Journal of Palestine Studies*, Vol.36, No.2 (Winter), 66-76, p. 70.

على الصعيد المحلي. ومعنى انقسام الحركة الإسلامية في عام 1998 أن الشق الشمالي للحركة كان الهيئة السياسية العربية الوحيدة التي شاركت في الانتخابات المحلية بدون مشاركة في الانتخابات القطرية. أما الشق الجنوبي للحركة الإسلامية وكل الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى فيشارك في الانتخابات المحلية وانتخابات الكنيست. وأثر رفض الشق الشمالي للمشاركة في انتخابات الكنيست على كيفية عمل الحركة الإسلامية في أم الفحم على المستوى المحلي وساهم في تفسير القدرة الفريدة للحركة على إبعاد سياسة الحمولة هناك. وحقبة عدم مشاركة الشق الشمالي في انتخابات الكنيست يعني أنه حر من ضغط التعامل مع الحمائل، بخلاف غيره من الأحزاب السياسية الأخرى. وتتمتع الحركة الإسلامية في أم الفحم بقاعدة دعم عريضة تستند إلى المنافع التي تقدمها الحركة ذاتها وليس عليها أن ترد الجميل نتيجة لعقد صفقات مع الحمائل لكي تدعمها الحمائل في انتخابات الكنيست. وفي مقابلة مع مراسل مجلة الدراسات الفلسطينية، قال الشيخ رائد صلاح أن المجتمع الفلسطيني يضم طيفاً من المعتقدات الدينية والسياسية وان الحركة الإسلامية تود أن نحيا كجزء من مجتمعنا ولا يمكننا أن ننظر إلى هذا المجتمع بمنظور ضيق. لذلك فإننا نوجه خدماتنا إلى المجتمع بأسره.⁵⁶

موجز و خلاصة

توضح هذه الدراسة أن المواطنين العرب منذ تأسيس الدولة قد وجدوا أنفسهم ليس طوعاً متورطين بعقد غير مكتوب مع الأحزاب السياسية الصهيونية توقعت تلك الأحزاب بموجه ولاء منهم (مترجم إلى أصوات) مقابل منافع تقدّم لهم. وكان الشركاء الذين اختارتهم الأحزاب السياسية الصهيونية في هذه العقود حمائل مجزأة ولا تشكل خطراً على الإيديولوجية الصهيونية. وقد حال دون مواصلة تنفيذ هذا العقد نهوض المشاعر القومية بين المواطنين العرب. فقد أصبح القوميون العرب منافسون للأحزاب الصهيونية على الأصوات العربية بدلا من كونهم لاعبين سلبيين في عقد تمليه الأحزاب الصهيونية. ولكن الأحزاب السياسية العربية بتنافسها مع الأحزاب الصهيونية ومع بعضها البعض استخدمت استراتيجيات ترسخ جذور الحمولة بدلا من تعزيز هويتهم القومية على المستوى المحلي. واكتسبت الحمائل بشكل تلقائي مركزاً مكنها من اختيار من سوف يدخل معهم في اتفاقات انتخابية. وفي غياب القومية العربية التي تلهم المواطنين العرب على المستوى المحلي اختيار العديد من المواطنين العرب وضع مصالحهم الفردية فوق مصالح الأقلية العربية ككل. وفشلت الأحزاب الوطنية العربية بصورة عامة في إقناعهم بتغيير مواقفهم أو في تقديم بديل مجد لهم. ويشكل الشق الشمالي للحركة

والخدمات الصحية.⁵² وصادر التحالف البلدي في تشرين أول 2003 نشرة أشارت إلى عيوب في حكم الحركة الإسلامية لأم الفحم من بينها ديون بلغت 123 مليون شيكل وانخفاض عدد الطلبة الجامعيين وانخفاض درجات طلبة التوجيهي ووجود ألف مدمن مخدرات مسجل رسمياً وعدم وجود مسرح مهني أو مركز جماهيري أو مركز تعليمي.⁵³ كما انتقدت الحركة الإسلامية بشأن كيفية توزيعها للأراضي على الأزواج الشابة وبشأن خطتها التنموية.

أجابت الحركة الإسلامية بأن الوضع في أم الفحم ليس بالسوء الذي وصفته المعارضة، وأوضحت أن كل البلاد تعاني من سوء الوضع الاقتصادي. وتباهت بأن أم الفحم من أفضل البلديات من حيث انخفاض معدل الجريمة وغياب الفوضى المالية التي ورثتها من الإدارة السابقة في عام 1989.⁵⁴ كما تباهت بالأمانة والشفافية وأكدت وجود عجز مالي قائله أنه على أقل تقدير ليس نتيجة سرقات. وعلى الرغم من النقد الحاد الذي وجهته المعارضة إلى الحركة الإسلامية كسب الشيخ هاشم رئاسة المجلس البلدي حائزاً على 75% من الأصوات المحلية.

والمهم هنا والذي ميّز أم الفحم عن العديد من السلطات العربية المحلية الأخرى هو المناقشات الجوهرية التي تخللت الانتخابات المحلية، رغم شدة الجدل بشأن نجاح الحركة الإسلامية وفشلها. تمكّنت الحركة الإسلامية في أم الفحم من تقديم وسيلة للتغيير نشأت محلياً وفوق الشبهات. وقال رابينوفيتش (1995) «إن الحركة الإسلامية في أم الفحم تبشر بفجر وعي جديد واستعادة للشرف بعد سنوات من اليأس والالتكالية، وجعلت من الممكن رؤية تغيير في المستقبل من خلال قوى داخلية وخلقت فرصة للتغيير.⁵⁵ ورغم فشل مؤسسات الدولة أثبتت الحركة الإسلامية وجودها بتقديم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية من خلال لجان محلية ومؤسسات خيرية قبل أن تنهض إلى السلطة البلدية. وخالصة القول حظيت الحركة الإسلامية بالدعم لأنها قدمت ما لم تقدمه الدولة أو الإدارات السابقة للسلطة المحلية. وأخيراً، من الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن للحركة الإسلامية في أم الفحم سمات فريدة. ففي عام 1998 انقسمت الحركة الإسلامية القطرية على نفسها حول قضية المشاركة في الانتخابات القطرية أو مقاطعتها. ونأى الشق الشمالي للحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح بنفسه عن المشاركة في السياسة القطرية بل ركز

52 فريد، م. (27 تشرين أول 2003). أبعد كل هذا تريد ثقة أهالي أم الفحم يا شيخ؟! الاتحاد، ص. 6.

53 صوت الوحدة (تشرين أول 2003). نشرة إخبارية تصدر عن قائمة التحالف الوطني البلدي، ص. 11.

صدرت هذه النشرة مرة واحدة في فترة الانتخابات. أبو طعمة، ف. (24 تشرين أول 2003). الكتلة الإسلامية أهملت قضايا الشباب. الصنارة، ص. 41.

54 مقابلات في 16 تشرين أول 2003 و 28 حزيران 2007.
55 רבין וזו, ד. (1995). אום ולפחם - דילמות של תמורה. המזרח החדש, פרק 37, لا. 169-179, لا. 174.



الإسلامية استثناءً لهذه الحالة العامة. قد كانت استراتيجيات الأحزاب السياسية العربية بشأن التعامل مع الحمائل متباينة ولكنها ذات نتائج مماثلة. فالجبهة سعت لضم زعماء الحمائل إلى عضويتها وإلى تسييسهم، ورفض التجمع هذه الاستراتيجية وحاولت عوضاً عن ذلك إضفاء الهوية العربية الفلسطينية على المواطن العربي وعلى الصعيد الوطني بينما قبلت انتماءات محلية للحمولة ما دامت هذه الانتماءات لا تستخدم لأغراض سياسية. وكانت قرارات الأحزاب السياسية العربية إما بالتعامل أو بالتعايش مع الحمائل قد تركت الباب مفتوحاً أمام قادة الحمائل بمواصلة لعب دورهم في الانتخابات المحلية متجاهلين الطموحات القومية للأقلية العربية ككل. وخلاصة القول إن ترسيخ جذور الحمائل في السياسة الوطنية يمكن أن يُعزى إلى المنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية. كما يمكن أن يُعزى إلى فشل الحركة الوطنية العربية في إحلال الولاء للأهداف القومية محل الولاء لأهداف الحمولة. ومن الممكن الاستنتاج بأن ما ينقص مختلف البلدات والقرى العربية اليوم هو المؤسسات والتنظيمات الوطنية التي تعزز وعي الجيل الجديد وتشعل عنده روح التطوع لخدمة مجتمعاته وتمنحه الإيحاء بتحمل المسؤولية من أجل مستقبل زاهر. وقد فشلت الأحزاب السياسية العربية حتى الآن فشلاً ذريعاً في ملء هذه الفجوة تاركة الباب مفتوحاً على مصراعيه لاستمرار المصالح الضيقة للحمولة.